مروان الفاضل
باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة القاضي عياض، مراكش

الدعوى الموازية في القانون والقضاء الإداري بالمغرب

-دراسة تحليلية، نقدية في ضوء عمل القاضي الإداري المغربي-

- التأصيل التشريعي والفقهي والقضائي للدعوى الموازية بالمغرب
- الدعوى الموازية كشرط مركزي في دعوى الإلغاء لتجاوز السلطة
- الدعوى الموازية كتقنية للتمييز بين قضاء الإلغاء والقضاء الشامل
- الدعوى الموازية في ضوء قانون التنظيم القضائي ومشروع قانون المسطرة المدنية

تقديم

الدكتور الحسين سرحان
أستاذ التعليم العالي، كلية الحقوق، مراكش
المنسق السابق لماستر القانون الإداري وعلم الإدارة

توطئة

الدكتور حسن صحيب
أستاذ التعليم العالي، كلية الحقوق، مراكش
منسق ماستر القانون الإداري وعلم الإدارة

الطبعة الأولى 2025

الفهرس

الموضوع الصفحة

مقدمة عامة 1

الفصل الأول: الدعوى الموازية في النظام القانوني المغربي 15

المبحث الأول: التأصيل القانوني للدعوى الموازية بالمغرب 17

المطلب الأول: التأسيس القانوني للدعوى الموازية 17

الفقرة الأولى: التدرج الزمني للدعوى الموازية في النظام القانوني المغربي 18

أولا: الدعوى الموازية في سياق الفصل 14 من ظهير 27 شتنبر 1957 19

ثانيا: استمرار نظام الدعوى الموازية بعد سنة 1993 25

الفقرة الثانية: الطبيعة القانونية للدعوى الموازية 30

المطلب الثاني: قواعد إعمال مسطرة الدعوى الموازية 37

الفقرة الأولى: شروط تفعيل مسطرة الدعوى الموازية 38

أولا: الدعوى الموازية هي دعوى قضائية وليست دفع أو تظلم 38

ثانيا: الحصول على نتيجة دعوى الإلغاء للتجاوز في استعمال السلطة 42

الفقرة الثانية: معايير إعمال مسطرة الدعوى الموازية 45

أولا: معيار طبيعة النزاع 46

1.1: وجود دعوى موازية بنص قانوني صريح 47

2.1: التمييز بين القرارات التنظيمية والقرارات الفردية. 50

ثانيا: معيار طبيعة مطالب الطاعن 52

1.2: طبيعة مطالب الطاعن 52

2.2: تحديد طبيعة المطالب على أساس الإجراءات المسطرية 54

المبحث الثاني: محل تطبيق الدعوى الموازية 55

المطلب الأول: موقع الدعوى الموازية في القضاء الإداري 56

الفقرة الأولى: وجود دعوى موازية داخلية أمام القضاء الإداري 56

الفقرة الثانية: الحكم بوجود دعوى موازية أمام القضاء العادي 62

أولا: التطبيق القضائي الإداري للفصل 96 من ظهير التحفيظ العقاري 63

ثانيا: منازعات مضار الجوار 66

المطلب الثاني: الآثار القانونية والعملية للحكم بوجود دعوى موازية 68

الفقرة الأولى: إعادة رفع الدعوى أمام الهيئة القضائية المختصة 68

الفقرة الثانية: وحدة الأثر واختصاص القضاء العادي 70

خاتمة الفصل الأول 73

الفصل الثاني: الدعوى الموازية في تطبيقات القضاء الإداري المغربي 75

المبحث الأول: الدعوى الموازية في مجال المادة الثامنة من قانون المحاكم الإدارية 78

المطلب الأول: منازعات الوضعية الفردية 79

الفقرة الأولى: منازعات الموظفين والعاملين في مرافق الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية 80

الفقرة الثانية: في المنازعات الناتجة عن تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية لنظام المعاشات 88

المطلب الثاني: الدعوى الموازية في بعض المنازعات الإدارية الأخرى 92

الفقرة الأولى: المنازعات الضريبية 93

الفقرة الثانية: منازعات العقود الإدارية 99

DAR AL AFAK

COPY

المبحث الثاني: الثابت والمتغير في نظام الدعوى الموازية..... 102
المطلب الأول: الثابت في نظام الدعوى الموازية..... 102
الفقرة الأولى: مبدأ استمرارية بت المحاكم العادية في المنازعات الإدارية.....103
الفقرة الثانية: الطابع الاحتياطي لدعوى الإلغاء بسبب تجاوز السلطة.....105
المطلب الثاني: المتغير في نظام الدعوى الموازية..... 108
الفقرة الأولى: تطور الاختصاص القضائي لدعوى الإلغاء للتجاوز في استعمال السلطة 108
أولا: نظرية القرارات الإدارية المنفصلة والدعوى الموازية 109
ثانيا: دسترة دعوى الإلغاء بسبب التجاوز في استعمال السلطة 112
الفقرة الثانية: تقليص مجال إعمال الدعوى الموازية.....116
أولا: الحد التشريعي من نظام الدعوى الموازية 117
ثانيا: الجمع بين دعوى الإلغاء ودعوى التعويض..... 119
خاتمة الفصل الثاني.....123
خاتمة الكتاب 125
لائحة المراجع 129
الفهرس.....141

DAR AL AFAK
COPY



نبذة حول المؤلف:

- باحث بسلك الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض مراكش.
- خريج ماستر القانون الإداري وعلم الإدارة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض مراكش.
- صدرت له مقالات علمية في مجال القانون والقضاء الإداريين المنشورة في مجالات وطنية.
- شارك في العديد من الملتقيات والندوات العلمية الوطنية.

متى يكون اللجوء إلى دعوى الإلغاء للتجاوز في استعمال السلطة المنظمة في القانون المحدث للمحاكم الإدارية رقم 90.41 غير مقبول، رغم وجود قرار غير شرعي؟
وهل يمكن أن يُحمى القرار الإداري لا لصحته، بل لأن المتقاضي أخطأ الطريق؟

بهذه الأسئلة يفتتح هذا الكتاب بحثه في» الدعوى الموازية«، أحد أبرز القيود المنصوص عليها صراحة في القانون رقم 90.41 وباقي القوانين ذات الصلة، والذي شكّل موضوع جدل واسع بين الفقه والقضاء. فالعمل القضائي الإداري المغربي، في ظل وجود نص صريح استقر أحيانًا على ضرورة سلوك دعوى أخرى موازية، وهو ما طرح إشكالات كبرى تتعلق بحجية هذا الشرط، وحدود تطبيقه، ومشروعيته الدستورية.

ومنه، ينطلق المؤلف من تحليل نظري معمق للأساس القانوني للدعوى الموازية، قبل أن ينتقل إلى استقراء المواقف القضائية المتعددة، مبينًا كيف أسهم هذا الشرط – في غياب ضوابط دقيقة – في خلق تباين قضائي وتضييق في بعض الحالات على حق التقاضي. كما يَعرض الكتاب تطبيقات عملية من واقع المنازعات الإدارية المغربية، خاصة المجالات الإدارية المنصوص عليها في المادة الثامنة من قانون المحاكم الإدارية.

كما أن هذا المؤلف لا يكتفي برصد الإشكال، بل يدعو إلى مراجعة قانونية وقضائية متوازنة لهذا الشرط، بما يحفظ مبدأ المشروعية، ويعزز حماية الحقوق، ويحقق الأمن القضائي للمتقاضي. فهو عمل علمي يخاطب القاضي، والممارس، والباحث، والطالب المتخصص، ويمنح القارئ مفاتيح فهم قضية جوهرية في مسار العدالة الإدارية بالمغرب. والله ولي التوفيق.

الباحث مروان الفاضل
الناضور في 21 غشت 2025

مكتبة دار السلام

الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 23
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : lib.darassalam@yahoo.fr

الثمن : 80 درهم

9 789920 440288

DAR AL AFAK COPY